التنـمية الوطنـية الشعبـية ومسألة العدالة الاجتماعية

د. فيصل سعــد*

الملخص

يتميز التخلف المعاصر عن حالات التخلف السابقة عليه بأنه تخلف مزدوج، تكنولوجي وآخر بنيوي. ومن ثَمَّ، فإن التنمية، كدواء ضرورية لداء التخلف، ليست من جنسية التنمية الرأسمالية ذات الخلفية الليبرالية أو التنمية (الاشتراكية) ذات الحيثية الماركسية تلك التي تهاوت على أعتاب القرن الواحد والعشرين. وبالنتيجة المنطقية، فإن التنمية المؤهلة لمواجهة تخلف البلدان المتخلفة هي التنمية الوطنية الشعبية، كنمط من التنمية المعنية، في آنٍ معًا، بإنجاز مهام رأسمالية الهوية ومهام أخرى ذات طبيعة شعبية.

والتنمية الوطنية الشعبية إذ تعنى بتطوير قوى الإنتاج، فهي معنية ببناء علاقات إنتاج تحمل بطاقة جماهيرية، بالدرجة الأولى. ومن ثَمَّ، فإن مسألة العدالة الاجتماعية هي أبرز مسائل هذا النمط من التنمية وأكثرها أهمية ما دامت تُبنى، على هذه الدرجة، بمجهود الأيدي العاملة لعامة الناس هنا أو هناك. الأمر الذي يحتّم، بالضرورة، التشغيل، شرطًا لاستيعاب أكبر عدد ممكن من أصحاب اليد المنتجة، وآلية لإعادة توزيع الدخل بعدالة تضمن الارتفاع بمستوى معيشة هؤلاء إلى السقف المطلوب لاستثمار كامل طاقتهم على الإنتاج.

وللتشغيل، كآلية على هذه الدرجة من الأهمية، شروط أساسية لعل أبرزها هو توسيع شبكة الاقتصاد الوطني، في الأفق والشاقول، إلى جانب اعتماد نمط التكنولوجيا (كثيفة العمل)، بالمقام الأول، وليس نمط التكنولوجيا (كثيفة العلم)، أو (كثيفة رأس المال)، بهذا المقام.

الكلمات المفتاحية: التنمية الوطنية الشعبية؛ العدالة الاجتماعية؛ فك الارتباط؛ الكينزية؛ التكنولوجيا الملائمة؛ (التكنولوجيا كثيفة العمل)؛ (التكنولوجيا كثيفة العلم)؛ (التكنولوجيا كثيفة رأس المال).

* جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع.

Popular National Development and the Question of Social Justice

Dr. Faisal Saad[**]

Abstract

Contemporary underdevelopment is characterized by binary underdevelopment i. e: technological and structural ones. Thus, development, as a necessary medicine for underdevelopment, is not of the nationality of capitalist development with a liberal background or socialist development with Marxist background that collapsed at the end of the 20thcentury. Theological consequence is that the development that is qualified to confront the underdevelopment of the South States is the national popular development, as a mode of development concerned, simultaneously, with the task of capitalist identity and other tasks of a popular nature.

The popular national development, which is concerned with the development of the productive forces, is concerned too with building the relations of production with a public identity, primarily. Thus, social justice is the most important question of this type of development, as long as it is being built, to some extent, with the help of labor power of the public. This necessarily requires employment, a condition for absorbing as many proletariat as possible, and a mechanism for fair redistribution of income that ensures the rise of the standard of living of these people to the level required to invest their full capacity in production.

Employment, as a mechanism of such importance, has fundamental conditions, of which expanding the national economy in all directions is the most important one, in addition to the adoption of the labor-intensive technology rather than the science- intensive technology or capital-intensive technology.

Keywords: popular national development, social justice, disengagement, Keynesian, Appropriate technology, labor-intensive technology, science-intensive technology, capital-intensive technology

[**] Tishreen University, Faculty of Arts and Humanities, Department of Sociology.

المقدمة:

تتباين وجهات نظر الباحثين في قضايا التخلف والتنمية في العنوان العريض للتنمية الملائمة لواقع البلدان المتخلفة وظروفها[1]، وذلك تبعًا لاختلاف هؤلاء في مسألة تشخيص واقع تخلف تلك البلدان وتحديد أسبابه أو عوامله، وكذلك طبيعة العلاقة القائمة بين العوامل المتعددة ونسب تأثير كل منها في العوامل الأخرى، ومن ثَمَّ في مجمل واقع التخلف القائم هنا أو هناك.

ويعود تمايز رؤى الباحثين، كأفراد أو مدارس، في هذا النمط من القضايا المعقدة إلى سببين رئيسيين اثنين، سواء من جانب تشخيص واقع التخلف، أو من جانب توصيف مشروع التنمية: الأول ابستمولوجي (معرفي) نتيجة تباين قدرات هؤلاء، وأولئك، المعرفية والذهنية في مقاربة قضايا بهذه المساحة الأفقية الشاسعة وبهذا الوزن الشاقولي الثقيل، كقضيتي التخلف والتنمية، التي تتعدد أسبابهما الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية العامة، وتتداخل أو تتقاطع عواملهما الداخلية والخارجية، الإقليمية منها والدولية.

والسبب الثاني إيديولوجي سياسي على خلفية تباين، وأحيانًا، تضارب مصالح الفئات أو الطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها هذا الباحث و ذاك أو هذه الفئة من الباحثين وتلك. ذلك أن الإيديولوجيا تعبير عن مصالح طبقات بعضها محقق في واقع قائم، وبعضها الآخر يرى أن مصالحه تتحقق، فقط، في واقع آخر ينبغي، من منظورها، أن يقوم. وغني عن البيان هنا أن التنمية، كعملية بهذه المساحة وبهذا الوزن، تُزيح مصالح طبقية بعينها إذ تبني مصالح أخرى جديدة على أنقاضها.

أهمية البحث وأهدافه:

يكتسي البحث في موضوع التنمية أهمية خاصة واستراتيجية ما دامت مشروعًا اجتماعيًا شاملًا بنيويًا وسياسيًا وثقافيًا، وليست مجرد نمو اقتصادي. وهي، بذلك، الرافعة الحقيقية والضرورية للارتقاء بواقع البلدان المتخلفة إلى درجات أعلى على سلم التقدم التاريخي للمجتمع البشري بشكل عام. ما يعني، في نهاية التحليل، الإقلاع عن حالة

[1] هناك تسميات متعددة لهذا المسمّى الواحد. ومن أكثرها تداولًا: البلدان المتخلفة، البلدان المخلّفة، العالم الثالث، الأطراف، المحيط، التخوم، البلدان التابعة، الجنوب، النامية... إلخ. وتعددها على هذا النحو، إذ يُشير إلى تعدد زوايا النظر إلى واقع البلدان المعنية، فهو يعكس، أيضًا، تباينًا من جانب أصحابها في توصيف واقع تلك البلدان واختلافًا في تحديد أسبابه وعوامله ومقادير حضور كل منها في الواقع المذكور. ونحن من جانبنا نعتمد تلك التسميات كمرادفات للإشارة إلى واقع واحد بعينه، ولا نلتزم بإحداها دون الأخرى لاعتقادنا أن ثمة عيبًا منهجيًا في كل تسمية منها على حدة.

التخلف ومغادرة مواقع أطراف النظام العالمي المفعول بها بفعل فاعل الفعل الاقتصادي والسياسي والثقافي ضمن المحيط العام لهذا النظام. وبالنتيجة تضييق الهوة القائمة بين مستويي تطور كل من البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، من جهة، وردم الفجوة الكائنة بين واقع البلدان الأخيرة القائم والواقع الذي ينبغي أن تقوم عليه، من جهة أخرى.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن اصطدام تجارب التنمية بآخر حائط تاريخي، في هذه المدة وأكثر من أي وقت مضى، وذلك بعد نحو سبعة عقود على انطلاقتها في معظم البلدان المتخلفة اليوم، يرفع من منزلة البحوث في قضيتي التخلف والتنمية إلى مرتبة التقدير الاجتماعي ودرجة الشرف العلمي. ذلك أن التنقيب عن أسباب إخفاق تلك التجارب والكشف عن حيثياته الموضوعية وخلفياته الذاتية، عبر بحوث جادّة ودراسات مسؤولة، هو شرط شروط الاستيقاظ على ضرورة مغادرة مواقع التخلف والشروع بمشروع تنمية ذات هوية أخرى مختلفة تضمن مقوّمات وأركان مبنى اجتماعي آخر بديلًا أو جديدًا.

وعلى هذا النحو، تتمحور أهداف البحث في قضايا التنمية (وما لها من حقائق معقدة واستحقاقات صعبة) حول هدفين أساسيين اثنين، الأول نظري يعنى بتشخيص واقع التخلف على شكل مفاهيم ومقولات نقدية تعكس، ما أمكن، حقائق هذا الواقع المعقّد وتكشف عن استحقاقات مواجهته بصورة حلول افتراضية مفتوحة مدخلًا لتحديد مساحة وأبعاد استراتيجيا تنموية فعّالة على مقاس أبعاد التخلف ومساحته الإجمالية. ما يعني الانتقال بهذا الواقع من حالة المشكلة بصورتها الموضوعية إلى حالة الإشكالية بصورتها المنطقية. وهذا هو نصف الحل، ما دامت صياغة الإشكالية هي، بحدّ ذاتها، معرفة (بمعنى معرفة اللامعرفة) على حد تعبير الإبستمولوجي الروسي الشهير توغارينوف.

والهدف الثاني عملي ميداني، ذلك أن تشخيص واقع التخلف، بوصفه مشكلة مطروحة للبحث، وافتراض حلول أولية (لكن بعناوين عريضة) لهذه المشكلة العصية (حتى لا أقول: العويصة) ليس لغايات تنظيرية أو للّهو والترف بتمارين ذهنية مجانية، وإنما هو محاولة متواضعة (لكنها جدّية) لصياغة مقدمات نظرية منهجية ضرورية تفيد في رسم خطط تنموية مؤهلة، منطقيًا وأخلاقيًا، للنزول بها إلى الميدان بآليات إجرائية فعّالة وفاعلة؛ ودومًا لغرض العمل الميداني المتسق مع نفسه والمحسوب بدقة اتساق المنطق ودقة حساب العقل ذاته (ولاسيَّما مثل هكذا قضايا ذات الحجم الكبير والوزن فوق الثقيل) تجنبًا لارتجال صبياني قد يحصل من جانب هذه الجهة التنفيذية أو تلك، مع كل ما قد يستجر ذلك من أخطار، وأحيانًا كوارث، تعود بالواقع، الذي كان قائمًا على علاّته، القهقرى سنوات، وربما عقودًا، إلى الوراء..

منهج البحث:

ليس ثمة طريق ملكية للكشف العلمي مبنّدة على شكل خطوات معدّدة ومعدودة، ولو كان الأمر خلاف ذلك لغدا العلم أمرًا نافلًا، على حد قول الإبستمولوجي الألماني ذائع الصيت العالمي كارل بوبر. غير أن الباحث (وأنا هنا لا أضع بحثًا في المنهج) لا يُبادر إلى البحث خالي الوفاض من أية مقولة منهجية عامة. ذلك أن تراكم المعارف العلمية تلك التي تحققت على مستوى منطق التفكير الإنساني العام قد أفضى إلى عقلية تفكير شديدة العمومية ينبغي أن يتسلح بها أي باحث، بصرف النظر عن اختصاصه أو موضوع بحثه.

وهذه العقلية العامة (أو قل: الفلسفية) هي بمنزلة رؤية جدلية للعمليات والظاهرات المدروسة ترى فيها كلية تناقضية في حالة صيرورة دائمة كنتيجة ضرورية للتناقضات الموضوعية والذاتية التي تجري في البنية التحتية، بالدرجة الأولى، كأساس مادي يستند إليه كامل ثقل المبنى الاجتماعي العام. وهذا هو سبب أهميتها بالنسبة إلى البنى الأخرى الفوقية.

وعلى هذا النحو المنهجي العام، يغدو لزامًا منطقيًا علينا اعتماد المنهج الجدلي التاريخي، كمنهج فلسفي أو طريقة تفكير عامة، في مقاربتنا موضوع بحثنا عن حقائق التنمية واستحقاقاتها. فـ (التنمية) موضوع شامل ذو أبعاد وجوانب وكذلك عوامل وأسباب متعددة، ليست فرادى كل منها على حدة، وإنما هي في تفاعل وتقاطع معقدة جدًّا. والتنمية، كموضوع بحث، إذ تقوم على هذه التعددية التناقضية، بالضرورة الاجتماعية، فإنها مسألة تاريخية دينامية بحكم تناقضات البنية الاقتصادية المعنية بإنتاج ما يلزم لبقاء الناس على قيد الحياة الطبيعية. وتندرج في هذا الإطار المنهجي العام طريقة المقارنة كطريقة أساسية من الطرائق الإجرائية المعتمدة في هذه الدراسة؛ وبصفة خاصة عند مفاصل البحث التي تحتّم المقارنة بين حاضر البلدان المتخلفة وماضيها، القريب منه والبعيد، وكذلك بين حاضر هذه البلدان وحواضر البلدان المتقدمة؛ ودومًا لغرض استخراج المسافة الفاصلة أو قياسها بين حدي المقارنة هذه وتلك، التي تفيد، بقدر كبير، في رسم إحداثيات التخلف وخطه البياني المفيد.

الدراسات السابقة:

ثمة عدد كبير، نسبيًا، من الدراسات والبحوث الأكاديمية الرصينة التي تناولت موضوع البحث بالعرض والتحليل والنقد. ورغم الثغرات –وربما العيوب– المنهجية والإبستمولوجية التي اعترت منهج تلك الدراسات واستنتاجاتها –ما شكّل حافزًا ومبررًا منطقيًا للبحث في الموضوع ذاته من جانبنا– فقد انتهى معظمها إلى تأكيد أهمية الربط بين التنمية والعدالة الاجتماعية شرطًا لاستدراك تخلف بلداننا؛ ولاسيَّما ظروف العولمة

القائمة على (محاولات) ربط هذه البلدان برؤوس النظام الرأسمالي العالم، بحيث تبقى في مواقع التخلف والتبعية تُراوح في مكانها بينما يتقدّم الآخرون. وتجدر الإشارة هنا إلى واقع أن معظم تلك البلدان قد سبق لها وأن مارست نمط (التنمية الاشتراكية) في ضوء مفهومها المغلوط للاشتراكية بعيدًا عن معناها القاموسي الأصيل: العدالة الاجتماعية (Socialism). وقد تختصر الدراسات الآتية، كنماذج مثالية، أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث؛ تلك التي تقاطعت في إبراز معادلة (التنمية والعدالة)، وقد تباينت على مستوى جوانب القصور الذي ميّز كلٍ منها، ودومًا من موشور رؤيتنا المتواضعة:

1- دراسة (فرانك، أندريه؛ مترجمة: 2003): وعنوانها "التراكم التابع، مرة أخرى". وقد اختزلت عوامل التبعية –ومن ثَمَّ عوامل التنمية في مواجهة التبعية– بالعوامل الخارجية فحسب؛ وذهبت إلى اختصار تلك العوامل بالعامل الاقتصادي المُختزل، بدوره، بعامل التبادل اللامتكافئ بين الاقتصاديات المتقدمة والأخرى المتخلفة.

2- دراسة (باران، بول؛ مترجمة: 2010): عنوانها "من التوسع الاستعماري إلى الإمبريالية الجديدة". وقد منحت مكانة الأولوية للتبادل وليس للإنتاج –كما ينبغي أن يكون– بحكم أن هذا الأخير هو الحلقة الأهم في سلسلة العملية الاقتصادية وعملية التنمية بصفة عامة. هذا إلى جانب عدم إيلاء العوامل الداخلية الأهمية ذاتها في تقدم البلدان المتقدمة وتخلف البلدان المتخلفة.

3- دراسة (أمين، سمير: 2005): بعنوان "الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والحادي والعشرين" التي أوكلت مهام التنمية الوطنية للطبقات الشعبية من العمال والفلاحين، كحامل اجتماعي وحيد معني بإنجاز التنمية في جوانبها وميادينها المتعددة والمتشابكة كلّها بصورة جدّ معقدة. وهي بذلك لم تلحظ، بدرجة كافية و كما يجب، ضرورة استثمار عقول الفئات المنتجة والوطنية الأخرى ورساميلها من الطبقة البرجوازية الصغيرة منها والمتوسطة وكذلك الكبيرة، ودومًا لأغراض تنموية جدّية، ولاسيَّما حقل الصناعة وقطاع الخدمات المرتبط، مباشرة، بالعملية الإنتاجية وتنمية الموارد البشرية، بصفة خاصة.

4- دراسة (مرسي، فؤاد، 2004): بعنوان "دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة" التي أكّدت ضرورة الحضور الفعّال للدولة في الاقتصاد وباقي ميادين الحياة الاجتماعية، دون الإشارة والتوقف عند حقيقة أن حضور الدولة بهذا الوزن الثقيل – وفي ظروف موضوعية وأخرى سياسية محدّدة – قد يدفع المجتمع المعني في اتجاهات

تطور غير محمودة – إن لم تكن سلبية وخطيرة في حالات غير نادرة. وبالفعل، فقد انتهى العدد الأكبر من التجارب السابقة للتنمية، التي شهدت تدخلًا واسعًا ومباشرًا للدولة ذات الهوية البيروقراطية أو التجارية أو ما من هذا القبيل، إلى بناء نمط إنتاج دولاتي– بيروقراطي (نسبة إلى الدولة) وليس إلى نمط إنتاج وطني شعبي أو جماهيري. وآيتي على ذلك هو ما آلت إليه تجارب التنمية الاشتراكية المزعومة في بلدان أوروبا الشرقية أواخر القرن العشرين.

5- دراسة (يسين، السيد، 2007) بعنوان" الثورة الكونية ومجتمع المعلومات"؛ زعم فيها أن عماد التنمية الوطنية يكمن في بناء قوى إنتاج متطورة على قواعد التطور العلمي والتكنولوجي العام؛ مُتجاهلًا، بذلك، واقع أن التنمية، بصورة عامة، أي في أنماطها ونسخها المتعددة والمختلفة كلّها، هي مسألة بنيوية، بالدرجة الأولى وليست مسألة تقنية أو فنية على هذه الدرجة. ذلك أن التنمية، خلافًا للنمو، تعني بناء علاقات إنتاج جديدة سرعان ما سوف تستدعي، بالضرورة البنيوية، مستوى تطور لقوى إنتاج على مقاسها و ارتفاعها.

6- دراسة (صايغ، يوسف، 2000) بعنوان " التنمية العصية". تلك التي أكّد فيها ضرورة العدالة في توزيع الثروة ومكاسب التنمية لضمان اشتراك الناس كافةً في المجتمع بأعباء التنمية والوفاء بكامل استحقاقاتها الاقتصادية والسياسية. لكن الدراسة لم تلحظ الأمر الأهم في هذا المجال وهو أن العدالة لا تشترط، بالضرورة، المساواة في توزيع الدخل بقدر اشتراطها احتساب الفروق الفردية في طاقات الناس على العمل والإنتاج، ودومًا لغرض التوزيع العادل للثروة والدخل تبعًا لكم الإنتاج ونوعه الذي يقدّمه كل فرد عامل، وكذلك كل قطاع اقتصادي وكل مؤسسة من مؤسسات هذا القطاع أو ذاك.

أولًا: التعريف بـ (التنمية الوطنية الشعبية):

تُعاني بلدان أطراف النظام العالمي القائم تخلفًا مزدوجًا؛ فهي بلدان متخلفة تكنولوجيًا، أي على مستوى تطور قوى الإنتاج، وكذلك بنيويًا، على مستوى تقدّم علاقات الإنتاج؛ ودومًا بالمقارنة بمستويات تطور بلدان مراكز هذا النظام. ولهذا السبب، بالدرجة الأولى، نفترض أن الارتقاء إلى مستوى تطور البلدان الأخيرة لن يكون عبر سلوك طريق التنمية الرأسمالية التقليدية نتيجة السبق التاريخي الكبير للبلدان الرأسمالية المتقدمة على هذه الطريق، التي لم تعد معبّدة كما كانت عليه سابقًا. ما يعني، والحال هذه، أن التبعية للبلدان الأخيرة سوف تبقى قائمة، تتسع وتتعمق تباعًا، ما دامت بلدان الأطراف تحبو على الطريق الوعرة نفسها. وبالمقابل، فقد بات من الماضي ذاك التفكير بالصعود إلى

مصاف البلدان المتقدمة في شمال العالم وغربه، عبر طريق نمط التنمية (السوفييتية)، تلك التي شاعت في عدد من بلدان شرق العالم وجنوبه على مدى عقود عديدة إلى أن لاقى معظمها حتفه على امتداد سنوات الربع الرابع من القرن العشرين. وبالنتيجة المنطقية، فإن التنمية المرجوّة في البلدان الطرفية لا يُمكن أن تكون – من منظورنا – نسخة مكررة أو طبعة أخرى لاحقة للطبعة – الأولى – الرأسمالية أو (الاشتراكية)، بل هي من (جنسية) أخرى مختلفة نعتقد أنها من نمط (التنمية الوطنية الشعبية).

ذلك أن تراكم التخلف التاريخي لبلدان الأطراف على طول العصر الرأسمالي، وتفاقمه في ظل العولمة الرأسمالية الأخيرة (حيث تتقاطع الأسباب الاقتصادية والسياسية والسوسيوثقافية، بصورة جدّ معقّدة، في الوقت الذي غدا فيه الداخل خارجًا وهذا داخلًا بالصورة ذاتها)، يطرح اليوم، وأكثر من أي وقت سابق، مهمات وطنية وأخرى اجتماعية متعددة أمام هذه البلدان، لم تشهد نظيرًا لها البلدان الرأسمالية الغربية ولا البلدان الاشتراكية السابقة . وهي، بطبيعة الحال القائمة، مهمات تحمل هوية أكثر من مرحلة تاريخية واحدة، (كأن تكون المرحلة الرأسمالية والمرحلة التي ينبغي أن تليها). ومن ثَمَّ، فإن نمط التنمية المعنية بإنجاز هذه المهام يختلف، بقدر كبير، عن النمطين التقليديين للتنمية الرأسمالية والأخرى الاشتراكية التي كانت قائمة في عدد من بلدان أوروبا الشرقية.

وبهدف تأكيد هذا الفارق النوعي بين أنماط التنمية هنا وهناك، تقدّم رهط (ذائع الصيت) من أنصار (مدرسة التبعية)، و نظرية (المركز والأطراف) بصفة خاصة، بأطروحتهم عن الـ (التنمية الوطنية الشعبية)[2] في بلدان أطراف أو محيط النظام العالمي؛ كشكل من التنمية يختلف عن شكلي التنمية الرأسمالية والاشتراكية، وذلك بحكم المهام المركبة المطروحة على هذه البلدان (المتخلفة في علاقات الإنتاج وكامل البنية التحتية، ودومًا في هذا العصر، عصر العولمة الرأسمالية). مع الإشارة هنا إلى أنه، في الوقت نفسه، نتاج تركيب جدلي إيجابي وفذ – ولا أقول تركيبًا بطريقة الجمع الحسابي – بين هذين الشكلين للتنمية.

---

[2]– انظر بهذا الخصوص: سمير أمين في كتابه: ما بعد الرأسمالية المتهالكة، دار الفارابي، بيروت، 2006، ووليم فيشر: من أجل عالم آخر – بدائل شعبية للعولمة الرأسمالية.

وكذلك: فرانك، أندريه؛ وفونتيس، مارثا؛ وأريغي، جيوفاني؛ وفالرشتاين، ايمانويل؛ وأمين، سمير: الاضطراب الكبير، ترجمة: عصام الخفاجي؛ و أديب نعمة، ط2، دار الفارابي، بيروت، 1999.

وأمَّا صفات (الوطنية) و(الشعبية) لموصوف التنمية في قولنا: (التنمية الوطنية الشعبية)، فهي تعبيرات سياسية حية ومباشرة عن المهام الوطنية، وتلك الأهداف الاجتماعية المتعددة لمشروع التنمية الضرورية في البلدان الطرفية. سواء منها، تلك التي تحمل بطاقة التنمية الرأسمالية المعهودة، وقد نجحت البلدان المركزية المتقدمة في إنجازها، أو تلك التي أعلنت عنها تجارب التنمية (الاشتراكية) في عدد من بلدان شرق العالم وجنوبه، وقد أخفق معظمها في تحقيقها، لأسباب يعتقد أنصار استراتيجيا (التنمية الوطنية الشعبية)، وأنا من هؤلاء، أن الكشف عنها والتنقيب عن خلفيات الإخفاق وحيثياته مسألة على غاية الأهمية لتجنب الاصطدام بالجدار التاريخي الذي اصطدمت به تجارب التنمية الأخيرة.

ولعل أبرز المهام الوطنية لمشروع التنمية الوطنية الشعبية هي تلك التي تقع في صلب العملية الرأسمالية، وقد كانت، ولا يزال بعضها، جزءًا عضويًا من مشاريع التنمية الرأسمالية في البلدان الأخرى المتقدمة. وأهمها إنماء قوى الإنتاج لغرض تعاظم الإنتاجية، وكذلك الفوز بشرف السيادة الوطنية و تحقيق وحدة الشعب أو الأمة إلى جانب إشاعة حياة سياسية وثقافية جوهرها الديمقراطية والعلمانية، وما من هذا القبيل الرأسمالي الهوية. أمَّا الأهداف الاجتماعية للمشروع نفسه، فهي تتمحور حول هدف استراتيجي كبير قوامه إبداع علاقات إنتاج جديدة، كبنية تحتية لمجتمع آخر ينبغي أن يقوم بحيث يضمن أسباب الارتقاء بمستوى الحياة الإنسانية، الاقتصادية منها والسياسية والثقافية، لعامة الناس من الطبقات الشعبية الفقيرة والمهمّشة، العمالية منها والفلاحية، وكل من في حكمهما الاجتماعي، مدخلًا لتضييق، ثم انحسار، الفارق الطبقي الكبير القائم اليوم بين تلك الطبقات والطبقات الأخرى المهيمنة في البلدان المعنية بهذا المشروع للتنمية؛ ما يعني الوصول، في نهاية المطاف، إلى كبرى الغايات الاجتماعية المرجوة ، وهي (العدالة الاجتماعية).

وعلى هذا النحو، إذا كانت الصفة الوطنية لمشروع التنمية في البلدان الطرفية ترتبط بواجب القيام بمهام من نوع رأسمالي، فإن الصفة الشعبية للمشروع نفسه تُعبّر عن حقيقة أن إنجاز تلك المهام غير ممكن من خلال العمل التقليدي (الحاف) بمنطق النظام الرأسمالي العالمي وآلياته ومن داخله، كأن يتم الاعتقاد – المغلوط فيه بطبيعة الحال – بإمكانية، وكذلك إرادة، الطبقة البرجوازية في بلدان الأطراف (التي هي هنا، بالدرجة الأولى، برجوازية تجارية – مالية – عقارية – بيروقراطية، وليست صناعية بهذه الدرجة)

إنجاز تلك المهام بالرضا والتوافق مع رأس المال الحاكم في بلدان المركز وعلى المستوى العالمي. فذلك يتعارض مع مصالحها الطبقية الضيقة التي تتقاطع، وظيفيًا ونفعيًا، مع مصالح رأس المال المالي العالمي[3]. وعليه، فإن إنجاز المهام الوطنية للتنمية في البلدان المحيطية هو، بحكم منطق هذا العصر، من نصيب وعلى ذمة أوسع الجماهير الشعبية، وذلك بالتزامن مع سعيها الحثيث والجادّ إلى بناء مجتمع آخر (غير رأسمالي، بالمعنى الكلاسيكي للرأسمالية، هذا الأخير الذي يقوم على الاستغلال الطبقي والاضطهاد القومي).

ما دام الأمر كذلك في بلدان الأطراف، فمن الخطورة بمكان اختزال جماهير الشعب المنتجة، صاحبة المصلحة الحقيقية في بناء المجتمع الجديد، بالطبقة العاملة منها، فقط. ذلك أن التخلف الرأسمالي ينعكس، كقاعدة عامة، في تخلف الطبقة العاملة، ويعبّر، ومن ثَمَّ، عن نفسه في عدم قدرتها، بمفردها، على القيام بالمهام الموكلة لها تاريخيًا. والحق، فإن حالة الضعف التي تميز الطبقة العاملة في هذه البلدان تحول دون أن يكون بمقدورها – وحدها– إنجاز كامل مهام التنمية الوطنية الشعبية ذات المروحة الواسعة والمعقدة. وإذًا، ثمة ضرورة، موضوعية وسياسية، للتحالف العضوي والوثيق بين فئات الشعب وطبقاته المنتجة كافةً (بما فيها، وبالضرورة، شريحة البرجوازية الصناعية)، ودومًا لضمان القدرة، المادية والسياسية، اللازمة لإنجاز (سلة) المهام تلك على أساس وحدة المصلحة الوطنية الجماهيرية بالنسبة إلى هؤلاء المتحالفين جميعهم على هذا الأساس.

ومهما يكن، فإن الإعلان عن إطلاق مشروع تنمية وطنية شعبية لا يُبرّر الزعم بإنجاز المهام وإتمام المشروع، أو بحتمية الإنجاز والإكمال. فهو لا يتعدى كونه مجرد إعلان سياسي عن مشروع تنموي بعيد المدى[4]. ودروس التاريخ المعاصر تؤكد، وقد أكدت بالفعل غير مرة، حقيقة أن لا ضمان مسبقًا أو حتميًا لنجاح مثل هذه المشاريع التنموية ذات الحيثية البنيوية المعقّدة والمهام التقنية المتعددة، وربما المتضاربة في حالات غير نادرة. وقد تنقلب على نفسها، فتقع على يمينها؛ وهذا ما حدث بالفعل لمشاريع تنمية مشابهة كانت قد انطلقت في عدد لابأس به من بلدان المعسكر الاشتراكي السابق، حيث انتهت تلك المشاريع، في معظمها، للعودة بها إلى حظيرة الرأسمالية العالمية والتموقع داخلها في مواقع الضعف والتبعية. والمصير نفسه قد حصل لعدد من مشاريع التنمية الوطنية الشعبوية (التي تلهث وراء مصالح غير شعبية تحت يافطة

[3]– صايغ، يوسف: التنمية العصية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص: 264.

[4]– أمين، سمير: الاقتصاد السياسي في القرنين العشرين والواحد والعشرين، دار الفارابي، بيروت، 2005، ص: 173.

الشعب والجمهور العظيم) تلك التي كان قد أطلقها مؤتمر باندونغ للتنمية في العالم الثالث المعاصر أواسط خمسينيات القرن الماضي، حيث قادت نفسها بنفسها إلى المواقع الأكثر كومبرادورية داخل النظام الرأسمالي العالمي.

وبناءً على استطلاع أكاديمي، دقيق ما أمكن، لتجارب التنمية (المزعومة) في تلك البلدان، والتنقيب عن أسباب ما آلت إليه بعد عدة عقود على انطلاقتها، فإننا نعتقد أن نمط التنمية الوطنية الشعبية المطلوب في البلدان المعنية (هنا بلدان الأطراف) محكوم بمسائل، أو معادلات جدلية ضرورية تفرضها الظروف الموضوعية، وكذلك السياسية، القائمة في البلدان الطرفية التي تئن تحت وطأة تخلف مركب تُعاني منه بناها التحتية والفوقية في ظل المرحلة النيوإمبريالية الراهنة ومنطقها الاستقطابي، إلى أبعد حد، وربما بلا حدود. ذلك أن التخلف التقني من جهة والتخلف البنيوي من جهة أخرى، في ظل نظام الاستقطاب العالمي، يستدعيان الجمع بين منطقين شبه متعارضين لخلق الظروف الملائمة لمواجهة كل منهما وتجاوزه، ومن هنا ضرورة التركيب بينهما وصعوبته، في آنٍ معًا.

ومهما يكن، فإن النجاح في حل تلك المسائل والبراعة في التوفيق الجدلي بين طرفي (والأصح أضداد) كل معادلة جدلية من جدلياتها المتعددة، كمقدمةً للعمل بموجبها وعلى ضوئها، هو شرط شروط نجاح العمل وقطع أشواط بعيدة في الاتجاه الصحيح. وعلى الطرف المقابل النقيض، فقد كان الجهل بتلك المسائل أو المعادلات الصعبة والعجز عن حلها في الواقع، على مدى حياة تجارب التنمية في الشرق والجنوب معًا، السبب الخطير، وربما الأخطر، لانهيار تلك التجارب على نفسها، والعودة بتلك البلدان إلى نقطة جاورت نقطة انطلاق تجاربها التنموية المزعومة[5]. ولعل أبرز تلك المسائل هي مسألة العدالة الاجتماعية أو جدلية الديمقراطية الاقتصادية. (وبطبيعة الحال ثمة جدليات أخرى لا تقل أهمية، كجدلية فك الارتباط والارتباط وكذلك جدلية السوق والتخطيط و.. إلخ، نرجو البحث في كل منها في مناسبات أخرى منفصلة):

ثانيًا: مسألة العدالة الاجتماعية:

يذهب رهط من الباحثين البارزين في ديالكتيك العدالة الاجتماعية إلى حدّ المساواة بينها وبين الديمقراطية الاقتصادية؛ في إشارة ضمنية، وأحيانًا علنية، إلى أهمية هذه المسألة وأولويتها بالنسبة لمسائل اقتصادية واجتماعية أخرى متعددة تندرج، عادة، بعنوان (الديمقراطية الاقتصادية). وتبعًا لهؤلاء، فإن الديمقراطية الاقتصادية هي الوجه الآخر

[5]– أمين، سمير: ما بعد الرأسمالية المتهالكة، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص: 148.

الضروري للديمقراطية السياسية. وكما أن هذه الأخيرة تفترض الأولى بنية تحتية تقوم عليها وتؤسس لها، فإن الديمقراطية الاقتصادية تفترض الديمقراطية السياسية بنية فوقية تشرحها وتعبر عن ضرورتها. وغني عن البيان هنا أن البنى الفوقية هي، بصورة دائمة، من مقوّمات البنية التحتية شرطًا لإضفاء الطابع الإنساني عليها بوصفها شكل حضور الطبيعة في البناء الاجتماعي المعني، بصفة عامة.

وكذلك، فإن (فك الارتباط) بمنطق عمل النظام الرأسمالي العالمي ومبادئه هو مقوّم أساسي آخر من مقوّمات الديمقراطية الاقتصادية؛ لطالما يعني، أولًا وقبل أي شيء آخر، فك العمل بموجب قانون القيمة العالمية، ومن ثَمَّ اعتماد قانون قيمة وطنية شعبية يقيم تحالفًا وطنيًا وشعبيًا على أساس وحدة القيمة، سواء على مستوى سعر السلع أو على مستوى أجر العمل. وفك الارتباط بهذه الأهمية وبهذا الاعتبار، لا يعني، في حال من الأحوال، الأوتاركية (Autarchic) بمعنى الانغلاق على الذات (كأن يتم قطع العلاقات الخارجية كلّها مع الآخرين، بلدانًا كانوا أم أقاليم) إنما هو، بالضبط، قطع التبعية للبلدان الأجنبية؛ ودومًا لغرض إعادة بناء المجتمع على قواعد بنيوية أخرى جديدة تضمن أسباب التنمية الوطنية (المستقلة).

والأهم من ذلك كلّه هو أنه في ظل العولمة المتنامية بوتائر عالية، ولاسيَّما الحقل الاقتصادي، فإن فك الارتباط ما هو إلا السيطرة الوطنية على الارتباط نفسه. ما يعني، بالضرورة، الانفتاح على اقتصاديات الآخرين ضمن حدود إمكانية السيطرة عليه. وعلى هذا النحو يغدو الارتباط، بمعنى الانخراط في الاقتصاد العالمي –أو التكيف معه بتعبير بعضهم– ضرورة ملحة من ضرورات العولمة الجارية واستحقاقًا كبيرًا من استحقاقاتها القائمة بصورة موضوعية. والتكيف في مثل هذه الظروف ليس حالة سلبية بمقدار أنه واقعة إيجابية ما دام يعني الارتباط الواعي والمحسوب كشكل تاريخي جديد من أشكال فك الارتباط المتجددة بصورة دائمة.

هذا، وإن إبداع تركيب جدلي عقلاني بين آليات السوق الضرورية (كالمنافسة والربحية واعتماد مبدأ الفروق الفردية و.. إلخ) وآلية التخطيط الأكثر ضرورة (التي هي، كما ينبغي أن تكون، آلية الضبط العقلاني، وكذلك الأخلاقي، للعمل بتلك الآليات)، ودومًا لغرض إدارة الاقتصاد، والحياة الاجتماعية العامة، بصورة إيجابية ذات مردودية، هو بدوره من المقوِّمات الأساسية للديمقراطية الاقتصادية.

ومهما يكن، فإن الديمقراطية الاقتصادية أوسع وأعمق من أن يتم اختزالها بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الأساسية، بل إن الأهم –من هذا الجانب– هو أن يتمكن

العاملون في مواقع الإنتاج من إدارة تلك الوسائل العامة والتصرف بها لخدمة الصالح الاجتماعي العام. الأمر الذي يقتضي أن تكون مجالس وجمعيات أو نقابات واتحادات الفلاحين والعمال والحرفين، وغيرهم ممن هم في حكم ظروفهم، المصانع الفعلية للقرارات المتعلقة بالعملية الإنتاجية. وهذا، بدوره، مقوّم مهم من مقوّمات الديمقراطية الاقتصادية، وكذلك السياسية، كوجهين ضروريين متلازمين لعملة واحدة هي، حسب ديفيد جونستون، الديمقراطية الشاملة للكلية الاجتماعية [6].

وعلى هذا النحو، تطفو العدالة الاجتماعية إلى سطح البحث في الديمقراطية الاقتصادية كحقيقة واضحة وضرورة قصوى من حقائق نمط التنمية الوطنية الشعبية وضروراتها. ذلك أن عدالة توزيع الثروة الوطنية والدخل القومي، وبصفة خاصة في البلدان المعنية بهذا النمط من التنمية، وفي مقدمتها بلداننا العربية، هي الركيزة الأساسية التي ينبغي أن تُبنى عليها التجارب والمشاريع التنموية الجادّة أو الجدّية؛ ودومًا لأنها الرديف الأقرب للديمقراطية الاقتصادية (أو الترجمة الكاملة لها عند بعضهم) والمحتوى الموضوعي الكامل للديمقراطية السياسية؛ وهي، في الحالتين، الإسمنت الضروري للبناء الاجتماعي.

وفي حين أن هدف التطور التكنولوجي، أو هدف اللحاق التكنولوجي بالغرب، في حالة البلدان المتخلفة، هو نمو الإنتاجية وتعاظمها بصورة مضطردة، فإن هدف (إنتاج) مجتمع إنتاج جديد هو توزيع الإنتاجية بعدالة. وما دام الهدف الاستراتيجي للتنمية الوطنية الشعبية هو إنتاج مثل هذا المجتمع، دون التضحية بهدف اللحاق بمستوى التطور التكنولوجي القائم في البلدان المتقدمة، فإن الأولوية هي للهدف الأول، بطبيعة الحال. ذلك أن نمو الإنتاجية ليس هدفًا بحد ذاته، إنّما الهدف هو توزيعها بعدالة، بحيث يُشكّل، في نهاية المطاف، عاملًا إضافيًا، لكنه أساسي، من عوامل تحسين شروط معيشة عامة الناس المنتجين، ويسهم، من ثَمَّ، في بناء الوحدة الوطنية على أسس موضوعية متينة. وبهذه المناسبة يذكر تشامبر ناون، في كتابه المهم عن توزيع الدخل، أن زيادة الإنتاجية في حد ذاتها لا قيمة لها، بل قيمتها هي بقدر ما تنعكس في دخول أو مداخيل الناس، كأفراد وجماعات[7]. ويورد جون رولز، الأستاذ في جامعة هارفارد، في

[6]- John, R: A Theory of Justice, Bobbs – Merrill, New York, 2008, P: 628.

[7]-Champernowne, D. G: The Distribution of Income Between Persons, 2nd.ed., Cambridge University Press, 1993, P: 243.

كتابه، ذائع الصيت (نظرية في العدالة) أن النمو السريع المرافق لسوء توزيع الثروة أو الدخل هو أسوأ من النمو البطيء المصاحب لتوزيع عادل لهما[8].

فضلًا عن ذلك، فإن توزيع الإنتاجية بعدالة سرعان ما سوف يغدو عاملًا من عوامل الإنتاج نفسه (إلى جانب عوامل رأس المال والعمل والإقليم والعلم والإدارة و.. إلخ)، ما يعني إضافة عامل آخر فعّال لزيادة الإنتاجية بصورة غير مسبوقة. إن التنمية التي تقوم على أولوية التوزيع بعدالة، كعامل إنتاج فاعل على هذا النحو، هي التي يُشار إليها عادة بمقولة (التنمية مع إعادة توزيع الدخل)[9]. وهذا النوع من التنمية هو، في ظروف الاضطهاد القومي على الصعيد العالمي شرط عام لتحقيق وحدة الأمة، على الجانب الاقتصادي، ولمواجهة التحدّيات الداخلية والخارجية التي قد تواجهها مشاريع التنمية بحكم الظروف الموضوعية والسياسية القائمة اليوم على هذا الصعيد. وحسب بريان باري، لا يمكن أن يتوافر التزام الناس كافة في المجتمع بأعباء التنمية المضنية من دون اشتراك هؤلاء بمكاسب التنمية وعوائدها[10]. وبهذه المناسبة يرى جونستون، مرة أخرى، أن العدالة في توزيع الدخل القومي شرط للتنمية أعظم بكثير من أية معونة تأتي من الخارج. فلا جدوى اقتصادية من أية معونة في بلدان مستقطبة على نفسها، كالبلدان المتخلفة حيث ينتشر فيها الاستقطاب الاجتماعي، بشكل عام، على مساحة واسعة النطاق[11].

وعلى هذا النحو، فإن التنمية الوطنية الشعبية، من جهة نمو الإنتاجية، هي مسألة علمية تكنولوجية، ومن جهة توزيع الإنتاجية، هي مسألة اجتماعية سياسية. وما دامت التنمية الرأسمالية تقوم على أولوية هدف النمو الاقتصادي لصالح طبقة رأس المال، فهي غير مناسبة لظروف بلداننا التي تفرض، موضوعيًا على الأقل، أن تقوم التنمية على العمل وليس على رأس المال، بالدرجة الأولى. وبهذا المعنى يقول ماركس: إن التطور الرأسمالي في بلدان متخلفة ليس تطورًا تقدميًا –إنسانيًا–، لأنه مقيس بمقدار البؤس الإنساني الضخم[12]. والتطور من هذا النوع الأخير ليس من منطوقه ضمان أسباب التنمية

---

[8]- John, R: A Theory of Justice, Bobbs – Merrill, New York, 2008, p: 628.

[9]- هي نمط من التنمية يقوم على أولوية توزيع الإنتاجية، هذه التي سرعان ما تغدو آلية من آليات تعاظم الإنتاجية نفسها. وهي، بذلك فصل مهم من فصول نمط التنمية الوطنية الشعبية.

[10]- Barry, B: Culture and Equality, Michigan University Press, 2008, P: 189.

[11]- Johnston, D: A Brief History of Justice, Ibid, P:193.

[12]- Avineri, S: The Social and Political Thought of Karl Marx, 2nd.ed Cambridge University Press, London, 1981, P: 131.

الدائمة أو المستديمة، التي تفترض عدالة توزيع الدخل والثروة بين طبقات الجيل الحاضر وفئاته وبين هذا الجيل والأجيال القادمة[13].

ومن ثَمَّ، فإن الزعم في أن السلوك الاقتصادي ينبغي أن يقوم على تحقيق مردود إنتاج أقصى، وليس الاقتصاد بوسائل تحقيق هذا المردود[14]، إذ ينطوي على شيء من المشروعية أو المصداقية بالنسبة إلى بلدان المراكز، عند هذا المستوى المتقدم من تطورها التاريخي، وبحكم استئثارها بعواصم النظام العالمي، فهو باطل وجدّ خطير بالنسبة إلى بلدان أطراف النظام العالمي التي تشغل أطراف هذا النظام أو محيطه، كبلدان تابعة ومتخلفة فيه. ذلك أن المطلوب في هذه البلدان الأخيرة هو (مرة أخرى وثالثة) تنمية من نوع آخر، أي غير رأسمالية، بقوة الظروف الموضوعية القائمة في هذه البلدان وعلى الصعيد العالمي.

ومن هذا المنظور، فإن دعوة بعضهم إلى تركيز الدخل والثروة بيد قلة قليلة من الناس، بزعم أن النمو يقوم على هذا النوع من التوزيع ويقود حتمًا إلى تلبية حاجات بقية الناس الآخرين، هي دعوة إلى تعميق وتوسيع استغلال عامة الناس مُلوّثة بتضليل إيديولوجي مقيت. وكذلك، فإن الدعوات إلى التقشف، الرائجة في البلدان المتخلفة، هي الشكل الآخر والضروري للاستغلال عينه، والمطلي بـ (خبث) التضليل نفسه. ذلك أن إشباع الحاجات الأساسية للجماهير المهمّشة والمهشّمة كان، دومًا، الشرط المسبق والأكيد لطلب التقشف من جانب هؤلاء في الظروف التي استدعت التقشف لأجل الادّخار لأهداف تنموية في عدد من البلدان تلك التي قطعت أشواطًا بعيدة على طريق التنمية. مع التأكيد هنا أن أعباء التقشف، في مثل هذه الظروف، يجب ألا تقع على كاهل الناس أصحاب المداخيل المحدودة أو المتدنية، فقط، وإنما كذلك على حساب من يستطيع التقشف دون الهبوط بمستوى معيشتهم إلى حد الكفاف أو الحرمان.

وعلى أية حال، فإن تجارب التنمية في جميع مناطق العالم المعاصر تدحض مزاعم أن التنمية تفترض بالضرورة ظاهرة تركيز الدخل أو التوزيع المتفاوت للدخل. بل على العكس، نلاحظ، بوضوح، أن التقدم في مشاريع التنمية، تلك التي تحصل في عدد من بلدان العالم اليوم، ومنذ بعض الوقت، (ونموذجها مجموعة بلدان بريكس)، يجري، برتم واحد وعلى التوازي، مع التقدم الحاصل على مسار توزيع الثروة والدخل الوطني في

[13]- Sen , A: Development As Freedom ,Oxford University Press, New Delhi, 2006, P: 218.

[14]- Gordon, J. S: An Empire of Wealth , Harper and Row, New York, 2005, P: 247.

البلدان نفسها. وإذا ما عدنا القهقرى قليلًا للخلف، فإن تجارب التنمية المزعومة في عدد كبير من بلدان الجنوب، تثبت، وقد أثبتت بصورة قاطعة، بعد أكثر من ستة عقود على انطلاقها، حقيقة أن تركيز الدخل لا يقود إلى التنمية وإلغاء الفقر، وإنَّما إلى مقلوبها وإلغاء الفقراء. فظاهرة أن (5%) من السكان في البلدان المتخلفة (الثرية منها بشكل خاص) يحصلون على نصف الدخل القومي[15]، لم تؤدِ إلى التنمية، بل إلى إفقار أكثرية الناس وتهميشهم ، وكذلك تفاقم معدلات البطالة والتبعية واتساع الهوة الفاصلة بين مستويي تطور كل من هذه البلدان والبلدان الأخرى المتقدمة.

تلك هي الحقيقة ذاتها التي أكدتها، وتؤكدها باستمرار، تجارب التنمية حتى في عدد كبير من بلدان الغرب نفسه . فقد تسارعت خطا التقدم الصناعي – التكنولوجي هناك، بمعدلات عالية، مع اعتماد سياسات الإصلاح الاقتصادي والضمان الاجتماعي، المعروفة في تلك البلدان باسم (الكينزية)[16] كاستراتيجية جديدة، في حينها، لمواجهة الأزمة الدورية للرأسمالية التي اندلعت مع تقاطع العقدين الثاني والثالث من القرن الماضي. وقد أخذت تلك المعدلات بالتدهور، والانحسار، مع إعلان البلدان الغربية نفسها الانتقال إلى المرحلة النيوليبرالية مطلع تسعينيات القرن نفسه. وقد عبّر ذلك عن نفسه، بوضوح تام، بالأزمة الاقتصادية – المالية التي اجتاحت تلك البلدان، في الآونة الأخيرة. ولتجنب سوء فهم قد يحصل هنا أسارع إلى تأكيد حقيقة أن عدالة توزيع الدخل أو الإنتاجية التي ندعو للعمل بها وعليها في بلداننا لا تشترط تلك المساواة (السوفييتية المزعومة)[17] التي تجاهلت، في حينها، فرديات الكائنات الإنسانية. بل هي محكومة بمبادئ تفرضها طبيعة البشر ذاتها، ولعل أبرزها مبدأ الفروق الفردية بين المنتجين العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة وفروع أو مؤسسات كل قطاع منها. ومن ثَمَّ، فإن العنوان العريض للتنمية الوطنية الشعبية، كنظام يقوم على هدف العدالة الاجتماعية، بالدرجة الأولى، هو (من كل حسب إمكانياته ولكل حسب عمله)، بالفعل وليس بالقول فقط.

---

[15] – ديمون، رينيه؛ موتان، ماري: سوء التنمية في أميركا اللاتينية، ترجمة: عيسى عصفور، وزارة الثقافة، دمشق، 1994، ص: 87.

[16] – Keynesim نسبة إلى المهندس الإنكليزي الشهير جون كينز صاحب الدعوة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واعتماد سياسات الإصلاح الاقتصادي والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي وحسن توزيع الدخل و.. إلخ، للحيلولة دون حصول أزمات اقتصادية ومالية على غرار أزمة عقد الثلاثينيات من القرن الماضي.

[17] – حيث كان العاملون في مؤسسات الاتحاد السوفييتي السابق يتقاضون مداخيلهم أو أجورهم بصرف النظر عن إنتاجياتهم المتباينة من عامل إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، ودومًا بعنوان أو ستار (المساواة الاشتراكية).

ذلك أن إمكانات الناس وطاقاتهم على العمل متباينة وليست واحدة، ومن ثَمَّ، فإنتاجيات عملهم أو أعمالهم متباينة هي الأخرى، ما يعني، بالضرورة المنطقية والأخلاقية معًا، أن العدالة نفسها تحكم بألا يتقاضى هؤلاء مداخيل أو أجورًا واحدة. والحق، إن المساواة بين الأفراد (المتساوين بالقيمة الإنسانية، لكن غير المتساوين في القدرة على العمل والطاقة الإنتاجية) ليست عدالة، بل هي عكسها تمامًا. وكم هو دقيق ومهم محتوى القول الروماني المأثور بهذا الصدد: (الإفراط في المساواة هو إفراط في الظلم). وبهذه المناسبة يؤكد جون رولز أن الفروق المقبولة في توزيع الدخل هي تلك القائمة على أساس فروقات طاقة الناس على الإنتاج وعلى أساس اختلاف نوعية العمل وكميته [18]. وحسب وليم فيشر ومعه توماس بونياه في كتابهما المهم (بدائل شعبية للعولمة الرأسمالية)، فإن العدالة تقتضي عدَّ الفروق الفردية على أساس المنجزات الشخصية وليس على أساس الصفات الموروثة أو المكتسبة بالاستغلال والاضطهاد[19].

على هذا النحو تبدو أهمية العدالة الاجتماعية لنمط التنمية الوطنية الشعبية المرشحة لمواجهة الظروف الموضوعية والحاجات الضرورية القائمة، ولو بنسب متباينة، في عموم البلدان الطرفية. ومن ثَمَّ، فإن اعتلال مسألة العدالة الاجتماعية في معظم هذه البلدان يحتّم، بالضرورة، المعالجة لغرض استدراكه والتغلب عليه في خطوات لاحقة. الأمر الذي سوف يعني، حينئذٍ، العمل في اتجاه إعادة توزيع الدخل بعدالة اجتماعية، ما أمكن. ولإعادة التوزيع آليات متعددة، لعل أبرزها –من هذا الجانب– آلية التشغيل أو العمالة، بمعنى مكافحة البطالة.

والعمالة، كآلية فاعلة على هذا النحو وفي هذا الاتجاه، لن تتحقق من ضمن المؤسسات القائمة التي تُعاني، في الأصل، وفي عموم البلدان المتخلفة، من عضال البطالة المقنّعة. فهي ملأى بأعداد العاملين فيها الذين إذا ما تمّ الاستغناء عن جزء كبير منهم، فلن تتأثر بذلك إنتاجية المؤسسة التي هم على قيودها. الأمر الذي يقتضي، والحال هذه، التشغيل عن طريق توسيع شبكة الاقتصاد الوطني في الأفق والشاقول، ليس في قطاع واحد منه فقط، وإنّما في قطاعاته كلّها، وكذلك فروع كل قطاع منها ومؤسساته؛ ودومًا للحيلولة دون أن يحصل التشغيل (المزعوم) على جسر الانتقال من حالة البطالة السافرة الخطيرة إلى حالة البطالة المستترة الأكثر خطورة.

---

[18]- John, R: A Theory of Justice, Ibid., P: 593.

[19]– فيشر، وليم؛ وبونياه، توماس: من أجل عالم آخر– بدائل شعبية للعولمة الرأسمالية، ترجمة: شوكت يوسف، وزارة الثقافة، دمشق، 2008، ص: 343

وإذا كان تدشين أو بناء مؤسسات وفروع جديدة، ومتجددة بصورة دائمة، شرطًا ضروريًا للعمالة، بالمعنى الإيجابي المنتج للكلمة، ذات الصلة العضوية بمسألة إعادة توزيع الثروة الوطنية مدخلًا لإنجاز هدف العدالة الاجتماعية للتنمية الوطنية الشعبية، فإن العمل بنوع التكنولوجيا الملائم لهذا النمط من التنمية هو شرط لا يقل أهمية عن الشرط الأول لحل المسألة نفسها وتحقيق الهدف ذاته.

والحال، في ظل التطورات العاصفة التي تحصل اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، على مستوى التكنولوجيا في البلدان المتقدمة، وجدت البلدان المتخلفة، الساعية منها إلى التنمية الفعلية المرجوة، نفسها أمام ضرورة اختيار (التكنولوجيا الملائمة). ذلك أن ثمة عوامل أساسية ينبغي أن تحكم عملية الاختيار هذه، مع الإشارة هنا إلى خطورة الاختيار المغلوط فيه، سواء على مستوى العملية الاقتصادية برمتها أو على مستوى مواجهة البطالة كآلية ضرورية من ضرورات إعادة توزيع الدخل والثروة، ودومًا لغرض تحقيق هدف العدالة الاجتماعية.

ولعل أبرز تلك العوامل المرتبطة بتحديد نوع التكنولوجيا المناسبة، في هذه المرحلة أو تلك وفي هذا المجتمع أو ذاك، هو المضمون الاجتماعي للتنمية المعنية المشروط بالإطار السياسي للمجتمع المعني، وكذلك عناصر الإنتاج المتوافرة أو المحققة فيه. والمحتوى الاجتماعي للتنمية يتوقف على علاقات الإنتاج القائمة عليها كبنية تحتية لها، ما دامت علاقات الإنتاج هي –في التحليل الأخير– علاقات سياسية على قاعدة أنها علاقات مادية، بمعنى أنها علاقات بين الناس، كطبقات وجماعات، في أمور مادية.

وفي حين أن التكنولوجيا، بوصفها قوة من قوى الإنتاج، مسألة غير محايدة، بمعنى أنها تفترض علاقات إنتاج معينة، فإن النظام السياسي العام للتنمية المعنية يحدد نوع التكنولوجيا الملائمة بتحديده للطابع السياسي المعني بعلاقات الإنتاج المحدّدة لنوع التكنولوجيا الملائمة لها في المرحلة المعنية أو في المجتمع المعني. ومن ثَمَّ، إذا كان الهدف الاجتماعي العام للتنمية المعنية هو، بالدرجة الأولى، تحقيق مصالح رؤوس الأموال الخاصة، فإن التكنولوجيا المطلوبة في هذه الحالة هي التكنولوجيا (كثيفة العلم)[20] أو (كثيفة رأس المال)[21] تلك التي تقتصد بعنصر الأيدي العاملة بحكم أنها تكنولوجيا مؤتمتة تقوم على الروبوت(الإنسان الآلي).

[20]– وهي صنف التكنولوجيا عالية الجودة نظرًا لحضور العلم فيها بنسبة تفوق، بكثير، نسبة حضور المادة الطبيعية أو العمل في تركيبها. ويُشار إليها، عادة، بالتكنولوجيا المؤتمتة أو (الروبوت) اختصارًا. ولأنها كذلك، فهي تقتصد بعنصري العمل و (الأرض) إلى حد بعيد.

وبالمقابل، إذا كان هذا الهدف وعلى هذه الدرجة هو الوفاء بالحاجات الأساسية للحياة الإنسانية اليومية (كالمأكل والمشرب والمسكن والملبس)، فإن تلبية تلك الحاجات لا تفترض، بشكل عام، تكنولوجيا عالية الكلفة، بل هي تتحقق بأساليب تكنولوجية (كثيفة العمل)[22]، أساسًا[23]. ومهما يكن، وفي الحالات جميعها ، فإن العمل بالتكنولوجيا (من الصنف الأول بصفة خاصة) ضمن المؤسسات القائمة، أي من دون بناء مؤسسات أخرى جديدة، سوف يُفضي، بالضرورة، إلى تفاقم ورم ظاهرة البطالة على نحو خطير وغير مسبوق.

وإذا كان الطابع الاجتماعي العام للتنمية يبرز، على هذا النحو، كعامل مهم ورئيس في عملية تحديد نوع التكنولوجيا الملائمة، هنا أو هناك، فإن عنصر الإنتاج الأكثر توافرًا أو حضورًا في المجتمع المعني هو، بدوره، عامل آخر لا يقل أهمية للعملية نفسها. والحال، ما دام عنصر العمل هو (كقاعدة عامة) عنصر الإنتاج الأكثر توافرًا في البلدان المتخلفة، في حين أن رأس المال (وكذلك العلم) هو هذا العنصر في البلدان المتقدمة، فإن متوسط الكثافة (بالعمل ورأس المال) على مستوى الاقتصاد كلّه يجب أن يكون مائلًا نحو رأس المال في البلدان الثانية ونحو عنصر العمل في البلدان الأولى[24]. ذلك أن الرشد الاقتصادي للتكنولوجيا الملائمة يجب أن يُحْسَبَ على المستوى الجمعي – القومي كلّه[25].

وعلى هذا النحو، ثمة ضرورة دائمة للعمل على تأليف أمثل لعناصر أو قوى الإنتاج في كل مرحلة وعند كل مستوى لتطور هذا أو ذاك المجتمع. بحيث يتم التوسع في اعتماد العنصر المتوافر بكثرة والتقليل، ما أمكن، من اللجوء إلى أكثر العناصر ندرة[26]. وإذا كان (الاختيار التكنولوجي الأمثل يكمن في الأخذ بالأساليب التي تستخدم عناصر الإنتاج في

---

[21]– صنف آخر من التكنولوجيا ذات سعر مرتفع لما فيها من العلم أو من مادة طبيعية جدّ نادرة باهظة الثمن. ومن ثَمَّ، كل تكنولوجيا كثيفة العلم هي تكنولوجيا كثيفة رأس المال، والعكس غير صحيح بالضرورة.

[22]– نوع من التكنولوجيا يعتمد أساسًا على عنصر العمل، بمعنى أن قوة العمل هي الطاقة التي تعمل بها هذه التكنولوجيا. وهي، بذلك، تقوم على استثمار قوة عمل أعداد متزايدة من اليد العاملة في الوقت الذي تقتصد فيه بعناصر الإنتاج الأخرى كالعلم ورأس المال.

[23]- Sen, A: Development As Freedom, Ibid., P: 227

[24]- Galbraith, J: A History of Economics, 2nd. ed., Penguin Books, London, 2006, P:194.

[25]- Soto, D. H: The Mystery of Capital – Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Every Where Else? Random House, New York, 2009, P: 253.

[26]- Hirst. P; Thompsion. G: Globalization in Question – The International Economy and The Possibilities of Governance, 2nd. ed., Heinemann, London, 2001, p: 279.

مختلف القطاعات حسب الوفرة النسبية لهذه العوامل)[27]، فإن التكنولوجيا الملائمة لقطاع الزراعة – بالتحديد– هو في عموم البلدان المتخلفة من نوع التكنولوجيا كثيفة العمل.

ذلك أن الإنتاج في القطاع الزراعي لا يشترط (بصفة عامة) تكنولوجيا عالية الجودة (كثيفة العلم)، ومن ثَمَّ (كثيفة رأس المال)، في حين أن العمل في قطاع الصناعة (ولاسيَّما الصناعات التحويلية الإلكترونية الدقيقة منها)، وكذلك العمل في بعض ميادين قطاع الخدمات، يستلزم مستوى متقدّمًا من التكنولوجيا الحديثة (وربما ما بعد الحديثة)، ومن ثَمَّ عددًا أقل من أصحاب (العقل العامل) أولئك العاملون المؤهلون والقادرون على استثمار كامل الطاقة الإنتاجية للتكنولوجيا المعنية. هذا من جانب أول، وأما من جانب آخر، فإن اعتماد التكنولوجيا كثيفة العمالة في قطاع الزراعة كفيل بتشغيل الأيدي العاملة الريفية وكذلك أعداد متزايدة من أصحاب اليد العاملة العاطلة عن العمل في المدينة، في الوقت الذي يضمن فيه تنامي الإنتاجية الزراعية، بصورة دائمة. وغني عن البيان هنا أن معظم السلع الغذائية ذات الاستهلاك اليومي في بلداننا هي من أصول زراعية، وهذا أمر مهم جدًّا.

هذا من جهة الجدوى الاقتصادية لضرورة اعتماد التكنولوجيا كثيفة العمل في قطاع الزراع (كقطاع رئيس ورائد في عموم البلدان الطرفية)، وانعكاس ذلك في مسألة إعادة توزيع الدخل (لصالح العاملين المنتجين، بطبيعة الحال) كإحدى آليات العدالة الاجتماعية؛ وأمَّا من الجهة الأخرى، فإن الضرورة نفسها تبرز هنا، مرة أخرى، كشرط اقتصادي أول لقيام تحالف شعبي (عمالي–فلاحي)، بالمقام الأول، يقتضيه، بالضرورة الاجتماعية – السياسية، الطابع الوطني الشعبي للتنمية الوطنية الشعبية في البلدان الطرفية. وهذا هو الشرط الذي تجاهلته تجارب التنمية في عدد كبير من هذه البلدان تلك التي قامت على أساس سياسة التصنيع للإحلال محل الواردات، في مرحلة أولى، وعلى أساس سياسة التصنيع لأجل التصدير، في مرحلة ثانية. وبهذا الصدد يرى الاقتصادي المعروف روبرت أولبريتن أن الإستراتيجية ذات المضمون الشعبي تقتضي شكلًا للتصنيع موجهًا بصفة أساسية نحو إفادة الزراعة بوصفها الأولوية الاقتصادية الأولى والشرط الاقتصادي الأول للتحالف الشعبي العام؛ هذا التحالف المستحيل في ظل استراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات التي تقوم على توسيع استهلاك الطبقات الوسطى والكبرى لا الطبقات الشعبية[28].

---

[27]- Himmelfarb. G; Knope, A. A: The Roads to Modernity, Wiley, New York, 2004, P: 271.

[28]– أولبريتن، ر؛ وايتوه، م: أطوار التطور الرأسمالي – الازدهارات والأزمات والعولمات، ترجمة: عدنان حسن، وزارة الثقافة، دمشق، 2009، ص: 517.

خاتمة:

الاستنتاجات والتوصيات:

لا بأس، وقد وصلنا إلى هذه الصفحة الأخيرة، أن نُبرز أهم الاستنتاجات التي أفضى إليها البحث في هذا الموضوع. ولعل لغة التبنيد هنا هي اللغة الأكثر يسرًا في إبراز مثل هذه الاستنتاجات:

1- التخلف هو العنوان العريض للبلدان التي تتموقع في مواقع أطراف النظام العالمي، بدليل، أو بمقياس الفجوة، الأفقية والشاقولية، التي تتنامى عامًا بعد آخر، تلك التي تفصل بين مستويي تطور كل من هذه البلدان وبلدان مراكز النظام نفسه.

2- وبحكم السبق التاريخي الذي حققته، تباعًا، البلدان الأخيرة، فليس بوسع البلدان الطرفية اللحاق بها عن طريق العمل بمنطق النظام العالمي القائم وآلياته (المنفلتة من كل عقال). ذلك أن القطيعة الإمبريالية (بمعنى صيرورة الرأسمالية إمبريالية بآليات استعمارية نهاية القرن التاسع عشر) تحول دون أن تتمكن بلدان الأطراف من مغادرة مواقعها المحيطية والإقلاع منها باتجاه المواقع المركزية.

3- وبالنتيجة، يغدو فك الارتباط بالنظام العالمي ضرورة موضوعية لبناء مجتمع آخر جديد بمنطق بنيوي مختلف وآليات عمل (بما فيها بعض آليات الرأسمالية) عقلانية ومنضبطة. مع أهمية الوعي هنا بأن فك الارتباط لا يعني الانغلاق على الذات وقطع العلاقات الخارجية، بل خلق الشروط الضرورية للسيطرة على الارتباط نفسه.

4- وفك الارتباط، بهذا المعنى، هو ضرورة موضوعية مفروضة بحكم استئثار المراكز بعواصم النظام العالمي. ومن ثَمَّ هو قرار في مشروع تنموي وطني وشعبي يهدف إلى تجاوز واقع التخلف القائم كتخلف مزدوج بنيوي وآخر تكنولوجي (من داخل هذا النظام وخارجه). ما يعني ضرورة الجمع (الجدلي بطبيعة الحال) بين الارتباط وفك الارتباط، وكذلك بين التخطيط وبعض آليات السوق، ودومًا لغرض إنجاز المهام البنيوية والمهام التقنية، بآن معًا.

5- وأمَّا صفة الشعبية لهذا النمط من التنمية، فتشير إلى واقع أن ثقل أعباء المشروع التنموي الجديد سوف يقع على عاتق الطبقات المنتجة أو كاهلها وفي مقدمها الجماهير وإلى جانبها – ولو بدرجة أقل – الفئات المنتجة من الطبقات البرجوازية الكبيرة منها والمتوسطة والصغيرة. الأمر الذي يفترض، بالضرورة، العدالة الاجتماعية ركنًا أساسيًا من أركان التنمية الوطنية وحجر الزاوية في المبنى الاجتماعي المنشود. فالعمل هنا،

وليس رأس المال، بالدرجة الأولى، هو، في حالة البلدان الطرفية، وقود قاطرة التنمية والمجهود الضروري للدفع بها مسافات بعيدة على الطريق التنموية الطويلة.

6- والعدالة الاجتماعية تحتّم، بدورها وبالضرورة نفسها، التشغيل، كآلية رئيسية من آليات إعادة توزيع الدخل. والتشغيل في هذا العصر، عصر التكنولوجيا بامتياز، يطرح إشكالية (التكنولوجيا الملائمة). وحسب الظروف الموضوعية القائمة في بلداننا، فإن التكنولوجيا كثيفة العمل هي التكنولوجيا الملائمة لتشغيل أعداد كبيرة ومتزايدة من الناس العاطلين عن العمل، بما يكفل أسباب الارتقاء بمستوى معيشة عامة هؤلاء، وكذلك حسن توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في المجتمعات المعنية.

هذا، وإن نتائج البحث واستنتاجاته على هذا النحو تُبرّر لنا، بوضوح شديد، طرح التوصيات الآتية:

1- تأكيد ضرورة اهتمام أصحاب المسؤوليات التنفيذية بنتائج البحوث والدراسات الأكاديمية، كمرشدات نظرية ومنهجية ضرورية للنشاطات والأعمال الميدانية. ذلك أن الربط بين الجامعة والمجتمع ينبغي أن يحصل من الجهتين معًا، بمعنى أن يلتزم المجتمع الارتباط بالجامعة كما تلتزم الجامعة الارتباط بالمجتمع.

2- ضرورة إدراك الحقيقة التاريخية أن المنجزات العلمية والإبداعات التكنولوجية كانت دومًا تحصل بصورة لاحقة (أي كنتيجة) للتحولات النوعية في البنى السوسيوثقافية (ولنا في تجارب الآخرين، كتجربة إنكلترا مهد الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، الحجة والمثال).

فلنبدأ من هذه الأخيرة، ذلك أن التربة الاجتماعية المناسبة شرط مسبق لاستنبات شجرة العلم والتكنولوجيا، وقد أثبت علم الاجتماع – سيد العلوم الاجتماعية تبعًا لمؤسسه ورائده الأول أوغست كومت – وعلى امتداد التجارب التنموية في عموم البلدان المتقدمة، حقيقة أنه المهندس المختص باستخراج مثل هذه التربة الخصبة وتكريرها ، والفلاح البارع الذي يجيد الحراثة في أرض اجتماعية لا تزال في حالة أرض بور.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. أمين، سمير: الاقتصاد السياسي في القرنين العشرين والواحد والعشرين، دار الفارابي، بيروت، 2005.
2. أمين، سمير: ما بعد الرأسمالية المتهالكة، دار الفارابي، بيروت، 2003.
3. أولبريتن، ر؛ وايتوه، م: أطوار التطور الرأسمالي – الازدهارات والأزمات والعولمات، ترجمة: عدنان حسن، وزارة الثقافة، دمشق، 2009.
4. صايغ، يوسف: التنمية العصية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
5. فيشر، وليم؛ وبونياه، توماس: من أجل عالم آخر– بدائل شعبية للعولمة الرأسمالية، ترجمة: شوكت يوسف، وزارة الثقافة، دمشق، 2008.

المراجع الأجنبية:

1- Avineri, S: The Social and Political Thought of Karl Marx, 2nd.ed Cambridge University Press, London, 1981.
2- Barry, B: Culture and Equality, Michigan University Press, 2008.
3- Champernowne, D. G: The Distribution of Income Between Persons, 2nd.ed., Cambridge University Press, 1993.
4- Galbraith, J: A History of Economics, 2nd.ed., Penguin Books, London , 2006.
5- Gordon, J. S: An Empire of Wealth, Harper and Row, New York, 2005.
6- Himmelfarb. G; Knope, A. A: The Roads to Modernity, Wiley, New York, 2004.
7- Hirst. P; THOMPSION. G: Globalization in Question – The International Economy and The Possibilities of Governance, 2nd.ed., Heinemann, London, 2001.
8- John, R: A Theory of Justice, Bobbs – Merrill, New York, 2008.
9- Johnston, D: A Brief History of Justice, Willy, London, 2011.

10- Sen, A: Development As Freedom, Oxford University Press, New Delhi, 2006.

11- Soto, D. H: The Mystery of Capital – Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Every Where Else? Random House, New York, 2009.